

Distr.: General
9 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة السادسة
تشكييلة ليبيريا

نتائج الاستعراض الأول لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا

١ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمدت حكومة ليبيريا وتشكييلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا (انظر PBC/4/LBR/2) لمواكبة جهود بناء السلام التي تبذلها ليبيريا. وقد تمثلت الأولويات المتفق عليها في تعزيز سيادة القانون ودعم إصلاح قطاع الأمن وتعزيز المصالحة الوطنية. ووافقت اللجنة أيضا على الاشتراك في استعراض بيان الالتزامات المتبادلة بعد اعتماده بتسعة أشهر.

٢ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم أمارا كونييه، وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية في حكومة ليبيريا، إحاطة إعلامية لتشكييلة ليبيريا بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة لإزاء الاستعراض الأول لبيان الالتزامات المتبادلة. وقدمت الحكومة تقريرها المرحلي إلى اللجنة بناء السلام بعد أن أقرته اللجنة التوجيهية المشتركة في ليبيريا. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عُُمِّم التقرير على أعضاء تشكييلة ليبيريا.

٣ - وبعد تلقي التقرير المرحلي للحكومة، قدم أعضاء تشكييلة ليبيريا إسهامات بشأن جهودهم الرامية إلى دعم التزامات لجنة بناء السلام. وبالاعتماد على التقرير المرحلي للحكومة وإسهامات الأعضاء في تشكييلة ليبيريا وتقارير بعثة لجنة بناء السلام والدراسات ذات الصلة بالموضوع، أعد تقرير استعراضي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١. وتناول التقرير بالتحليل الإنجازات التي تحققت في المجالات الثلاث ذات الأولوية



فيما يتصل بالجهود الشاملة من أجل توطيد السلام وفي إطار التحضير لانتقال بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وخلص التقرير إلى أن جوهر الالتزامات المتفق عليها في بيان الالتزامات المتبادلة يظل ساريا، لكنه اقترح بعض التعديلات على الوثيقة لكي تُظهر بشكل أفضل التقدم المحرز والتحديات المطروحة. وأوصى التقرير أيضا بأهداف جديدة يمكن إنجازها لكل التزام على حدة باعتبارها أساسا لقياس التقدم المحرز في الاستعراض الثاني لبيان الالتزامات المتبادلة، واقترح تمديد فترة الاستعراض من تسعة أشهر إلى اثني عشر شهرا.

٤ - ويتزامن هذا الاستعراض الأول لبيان الالتزامات المتبادلة مع الانتهاء بنجاح من إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية منذ توقيع اتفاق السلام الشامل قبل ما يزيد على ثماني سنوات. ومع تنصيب الرئيس الحالي إلين جونسون سيرليف، يقوم البلد بالتحضير لعملية تنقيح ورقته الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر في سياق الاضطلاع بعملية صياغة رؤية وطنية بهدف وضع البلد على مسار طويل الأجل لكي يصبح بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. وتستند هذه الوثيقة إلى التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي، مع إجراء تعديلات على فرع الالتزامات من بيان الالتزامات المتبادلة وفقا لذلك.

٥ - وتقر لجنة بناء السلام بأن المسؤولية عن توطيد السلام والتنمية تقع في المقام الأول على عاتق حكومة ليبيريا وشعبها. وترد أدناه تفاصيل الالتزامات المنقحة لكل طرف على حدة إلى جانب الأهداف القابلة للإنجاز التي سيسترشد بها في الاستعراض الثاني لبيان الالتزامات المتبادلة في آب/أغسطس ٢٠١٢.

ألف - التزامات حكومة ليبيريا

تلتزم حكومة ليبيريا باتخاذ الإجراءات التالية في ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية:

١ - تعزيز سيادة القانون

(أ) إيلاء الأولوية للإرادة السياسية اللازمة لتسهيل عمل لجنة إصلاح القوانين ولجنة الأراضي من أجل تمكينهما من تنفيذ ولايتهما على نحو أفضل
الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز للجنة الأراضي وإصلاح القوانين:

- تجريب النظام البديل لحل المنازعات
- صياغة مشروع قانون الأراضي العامة في الوقت المناسب بغرض إجراء مشاورات وطنية بشأنه
- إعداد أول مشروع لسياسات إصلاح القوانين الوطنية

- إحراز تقدم صوب تحقيق النتائج/النواتج المدرجة في استراتيجية لجنة إصلاح القوانين
- عقد مؤتمر وطني بشأن الإصلاح القضائي.

(ب) زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لقطاع العدالة

الهدفان المتحددان القابلان للإنجاز:

- إجراء زيادات في اعتمادات الميزانية تمشيا مع توصيات الاستعراض المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنفاق على قطاعي العدالة والأمن
- الإعلان عن نتائج الاستعراض.

(ج) اتخاذ خطوات آنية للحد من المستويات غير المقبولة لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة

الأهداف المتحددة القابلة للإنجاز:

- نقصان عدد حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة
- سن مشروع قانون هيئة المحلفين
- زيادة عدد موظفي قطاع العدالة المدربين
- زيادة عدد الحالات التي تعالج بنظام المراقبة القضائية النموذجي.

(د) تعزيز إدارة الموارد البشرية لضمان توزيع موظفي قطاع العدالة الذين تلقوا التدريب المناسب ولديهم فهم دقيق للقانون على المقاطعات بما يتواءم مع نشر الشرطة الوطنية الليبيرية

الأهداف المتحددة القابلة للإنجاز:

- إيفاد القضاة المتخرجين حديثا
- زيادة عدد المدعين العامين ومحامي الدفاع المجاني الذين يتم استقدامهم وإيفادهم
- مراعاة عدد الدعاوى المعروضة على المحكمة لدى تعيين القضاة
- إنشاء مرفق للخدمات القانونية يوجد في المركز.

(هـ) إنشاء حيز للحوار العام بشأن سيادة القانون والمسائل المتصلة بسيادة القانون

الهدفان المتحددان القابلان للإنجاز (المكملة للأهداف المقترحة في إطار لجنة إصلاح القوانين في الالتزام الأول):

- إجراء متابعة للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ المعني بتوحيد النظم القانونية التقليدية والتشريعية
- المبادرة إلى توعية الجمهور بالحقوق والمسؤوليات.

(و) إنشاء وتنفيذ نظام لإدارة الحالات الفردية وتتبعها مع تعزيز العلاقات المهنية في الوقت نفسه بين جميع مكونات نظام العدالة، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبيرية

الهدفان المتحددان القابلان للإنجاز:

- إنشاء نظام لحفظ السجلات وإدارة الحالات الفردية وتجريه في مقاطعات بونغ ولوفا ونيمبا
- توسيع نطاق النظام التجريبي لحفظ السجلات وإدارة الحالات الفردية ليغطي المقاطعات المشمولة بالمركزين الإقليميين الثاني والثالث للعدالة والأمن.

(ز) إنشاء آليات فعالة لمراقبة نظام العدالة توفر الضمانات لاستقلال القضاء والمساءلة العامة

الأهداف المتحددة القابلة للإنجاز:

- إنشاء مكتب الخدمة العامة في المركز (المراكز)
- الاضطلاع باستعراض لنظم المساءلة والمراقبة من قبل مؤسسات قطاع العدالة والأمن وتنفيذ التوصيات
- إنشاء هيئة مدنية مستقلة لمراقبة موظفي العدالة عقب مشاورات مع الجمهور بشأن ولايتها
- الانتهاء من استعراض الأحكام والممارسات المتعلقة برسوم المحاكم والغرامات
- الانتهاء من استعراض خطة الكفالة
- عقد اجتماعات للجنة التشريعية القضائية بصفة منتظمة

- وضع السياسة العامة لبرنامج شبه قانوني ليبري من قبل فرقة العمل المعنية بغير المحامين أو أي هيئة معنية أخرى.

٢ - دعم إصلاح قطاع الأمن

(أ) الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز:

- اجتماع مجلس الأمن القومي بصفة منتظمة
- مزاولة مجالس أمن المقاطعات أعمالها في بونغ وجراند غيده وجراند كرو ولوفا وماريلاند ونيمبا وريفير غي وسينوي
- تحقيق تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة على كل مستوى من مستويات وضع السياسات الأمنية
- إعداد قانون الشرطة
- المبادرة إلى إصلاح وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات
- اشتراك الجمهور في الحوار المتعلق بمحتويات قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات.

(ب) زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية للمؤسسات التي تقوم بدور مركزي في المحافظة على الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك القوات المسلحة الليبرية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل

الهدفان المتجددان القابلان للإنجاز:

- إجراء زيادات في اعتمادات الميزانية تمشيا مع توصيات استعراض الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنفاق على قطاعي العدالة والأمن
- الإعلان عن نتائج استعراض النفقات.

(ج) دعم إنشاء خمسة مراكز إقليمية وصيانتها باستمرار

الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز:

- الانتهاء من تجهيز سندات ملكية الأراضي من أجل المراكز الإقليمية

- مزاولة مكتب الدعم العام أعماله في المراكز مع حماية الوسائل المتاحة للمواطنين لتقديم شكاوى
- تحقيق نسبة ٧٠ في المائة فيما يخص معدل إيفاد موظفي الشرطة الوطنية الليبرية والإصلاحات ومكتب الهجرة والتجنس إلى المراكز، على أن تمثل النساء بنسبة ٢٠ في المائة
- تنفيذ خطط القيادة والتحكم بالنسبة للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل
- إنشاء آليات لقياس فعالية المراكز
- إنشاء شبكات اتصال متكاملة من أجل مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل ومكتب الهجرة والتجنس والشرطة الوطنية الليبرية
- تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي لدعم اللامركزية داخل قطاعي العدالة والأمن.

(د) دفع عجلة الإصلاح في مكتب الهجرة والتجنس تمشيا مع خطته الاستراتيجية والحفاظ في الوقت نفسه على التقدم المحرز في مجال إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية

الهدفان المتحددان القابلان للإنجاز:

- زيادة فرص التدريب لفائدة مكتب الهجرة والتجنس والشرطة الوطنية الليبرية
- المبادرة إلى الإصلاح الهيكلي لمكتب الهجرة والتجنس.

(هـ) دفع عجلة الجهود المبذولة من أجل إنشاء آليات فعالة للرقابة المدنية لمؤسسات الأمن الوطني، لا سيما تمكين مجلس الأمن القومي ومجالس أمن المقاطعات وهيئات الرقابة ذات الصلة في المجلس التشريعي

الأهداف المتحددة القابلة للإنجاز:

- إجراء استعراض للآليات القائمة للمساءلة والرقابة المدنيين من أجل مؤسسات الأمن الوطني
- تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا/إدارة عمليات حفظ السلام عن آليات المساءلة والرقابة من أجل مؤسسات الأمن الوطني
- تعيين جهة لتنسيق الأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام في بونغ وجراند غيده وجراند كرو ولوفا وماريلاند ونيمبا وريفري غي وسينوي

- وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية لوزارة الدفاع
- إجراء استعراض للاستراتيجية الشاملة لوضع آليات الرقابة المدنية موضع التنفيذ.

(و) مواصلة المشاركة في المبادرات التي تنتهجها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز:

- مواصلة الاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية في إدارة وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية
- إجراء المجلس التشريعي مداولات بشأن قانون مراقبة الأسلحة النارية
- إحراز تقدم صوب إنشاء اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة
- بذل جهود لتزويد وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية بملاك كامل من الموظفين.

٣ - تعزيز المصالحة الوطنية

(أ) إجراء مزيد من الحوارات الجامعة حول المصالحة الوطنية، وبشأن موضوعات شتى من بينها تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمشاكل المتعلقة بالأراضي
الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز:

- التوصل إلى تقديم تقارير الحكومة في حينها وفقا لقانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
- إجراء حوار جامع بشأن المصالحة الوطنية
- وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المتعلقة بالمصالحة الوطنية وتنفيذها.

(ب) إيجاد الإرادة السياسية اللازمة كي تفي اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بولايتها
الهدفان المتجددان القابلان للإنجاز:

- توضيح ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتصل بتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
- تنفيذ خطة عمل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

(ج) استكشاف إمكانية تبني مبادرة تجريبية وطنية لخدمة الشباب

الهدف المتجدد القابل للإنجاز:

- تنفيذ البرنامج الوطني لخدمة الشباب من أجل السلام والتنمية.

باء - التزامات لجنة بناء السلام

يشمل الدعم الذي تقدمه لجنة بناء السلام لجهود بناء السلام الوطنية في ليبيريا التعبئة السياسية والدعم السياسي، وتعبئة الموارد، وتعزيز العمل المنسق فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين جميعاً. وتساعد مشاركة اللجنة على توطيد جهود بناء السلام في البلد وتعزيز قدرة الحكومة على أن تتولى تدريجياً العديد من المهام الحيوية التي تضطلع بها حالياً بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري في مجالي إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وفي تعزيز المصالحة الوطنية.

وتلتزم لجنة بناء السلام باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تعبئة الموارد اللازمة لتطبيق أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة وفي برنامج بناء السلام الليبري الذي يدعو إلى أن تفي الجهات المانحة المختلفة بتعهداتها والتزاماتها وإلى التنسيق الفعال فيما بينها؛ وهو ما سينفذ بالتنسيق مع المسؤولين الليبريين

الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز:

- إجراء اتصالات مع الجهات الحكومية والحكومية الدولية في البلدان المانحة التقليدية
- الاتصال بالمؤسسات التي قد يلتبس منها تمويل ليبيريا
- ترتيب مناقشات للمتابعة بشأن ليبيريا مع مصرف التنمية الأفريقي.

(ب) توسيع قاعدة المانحين لليبيريا وتشجيع توسيع نطاق مشاركة الشركاء في جميع المحافل الدولية التي يمكن من خلالها حشد الدعم لليبيريا؛ وهو ما سينفذ بالتنسيق مع المسؤولين الليبريين

الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز:

- إجراء اللجنة اتصالات وثيقة مع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في ليبيريا بغية تحديد آفاق جمع الأموال

- إجراء اتصالات مع الدول التي لديها مصلحة في مزاولة الشركات المتعددة الجنسيات أعمالها في ليبيريا
- التماس الموارد العينية من الدول في المنطقة الإقليمية.

(ج) استمرار جذب الاهتمام واتخاذ التدابير للدعوة داخل المجتمع الدولي إلى دعم عملية بناء السلام عن طريق إلقاء الضوء على التقدم المحرز في جهود بناء السلام في البلد، فضلاً عن التحديات والمخاطر التي تواجهها والفرص التي تتيحها
الهدف المتجدد القابل للإنجاز:

- إلقاء محاضرات في مختلف المناسبات (بما فيها مجلس العلاقات الخارجية، ومجالس الإدارة في الأمم المتحدة، واجتماعات المائدة المستديرة، والجامعات) للدعوة باسم ليبيريا، بالتنسيق مع المسؤولين الليبريين.

(د) العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاستفادة من مساهمات تلك الأطراف في بناء سلام دائم في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية
الهدفان المتجددان القابلان للإنجاز:

- تحديد وسائل إسهام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مداولات لجنة بناء السلام
- مواصلة جهود التنسيق مع تشكيلات لجنة بناء السلام الأخرى في غرب أفريقيا، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإدارة الشؤون السياسية، والإنتربول، وإدارة عمليات حفظ السلام.

(هـ) إسداء المشورة لحكومة ليبيريا والشعب الليبيري بشأن الدروس المستفادة، وبخاصة فيما يتعلق بحيازة الأراضي والحقوق، والمواءمة بين النظم القانونية التقليدية والتشريعية والمصالحة، وهي الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة لتكون بمثابة صوت موضوعي وتوفر، حسب الاقتضاء، الزخم السياسي المطلوب لإبقاء العمليات ذات الصلة على الطريق الصحيح

الهدفان المتحددان القابلان للإنجاز:

- الاستمرار في الشراكة مع الخبراء في مجالات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن
- تبادل الممارسات المقارنة بشأن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والإعادة إلى الوطن، وإقامة النصب التذكارية، والتوثيق التاريخي، والرموز الوطنية مع حكومة ليبيريا والشعب الليبيري عن طريق عقد اجتماعات وإعداد تقارير وعن طريق أشكال مختلف من توعية الجمهور، بما فيها النشرات الصحفية والمقابلات الإذاعية وما إلى ذلك.

(و) المساهمة في المداولات المتعلقة بليبيريا، لا سيما في مجلس الأمن، عن طريق إسداء المشورة بشأن الأولويات الثلاث لبناء السلام التي تهدف إلى كفالة انتقال إدارة الأمن على نحو مسؤول من بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة ليبيريا

الأهداف المتحددة القابلة للإنجاز:

- تبادل التقارير التحليلية للبعثة مع مجلس الأمن
- تقديم إحاطات إعلامية لمجلس الأمن خلال اجتماعاته نصف السنوية بشأن ليبيريا
- الاجتماع بانتظام مع الأمراء العامين المساعدين في إدارة عمليات حفظ السلام
- المساهمة في بعثة التقييم التقني للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢.

(ز) المساهمة، على نحو منفرد أو جماعي، في دعم جهود بناء السلام التي تقوم بها ليبيريا من خلال التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري، وتشجيع التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر والعواصم

الأهداف المتحددة القابلة للإنجاز:

- المشاركة في اجتماعات فرقة العمل المتكاملة الخاصة بالبعثة في ليبيريا على مستوى كبار المسؤولين
- إشراك الأطراف الفاعلة المهمة، بما فيها الأوساط الأكاديمية ومراكز التفكير والمنظمات غير الحكومية والخبراء، من خلال جملة أمور منها المدخلات في الوثائق والمشاركة في الاجتماعات وما إلى ذلك

- تقديم تقييمات للتنسيق والجهات المانحة على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر والعواصم.

(ح) رصد إعداد وتنفيذ برنامج بناء السلام في ليبيريا بهدف كفالة المعالجة الفعالة لأولويات بناء السلام المنصوص عليها في بيان الالتزامات المتبادلة
الأهداف المتجددة القابلة للإنجاز:

- دعوة اللجنة التوجيهية المشتركة وشركاء آخرين للانضمام إلى اجتماعات التشكيلة أو الفريق التوجيهي عن طريق التداول من بُعد
- استعراض التقارير التي تقدمها اللجنة التوجيهية المشتركة عن تنفيذ برنامج بناء السلام في ليبيريا
- زيارة مواقع المشاريع والالتقاء بشركاء التنفيذ خلال الرحلات الميدانية.

جيم - الاستعراض الدوري للمشاركة

تتفق لجنة بناء السلام وحكومة ليبيريا على إجراء الاستعراض الثاني لبيان الالتزامات المتبادلة خلال اثني عشر شهرا من تقديم التقرير المرحلي المقبل للحكومة في آب/أغسطس ٢٠١٢.

وسيستند الاستعراض الدوري في آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى الأهداف القابلة للإنجاز المبينة في هذه الوثيقة.

وستكفل اللجنة التوجيهية المشتركة في ليبيريا إدراج مسائل بناء السلام، ولا سيما المسائل السياسية العاجلة، في جدول أعمالها بغية التشاور بين حكومة ليبيريا وشركائها، بما في ذلك لجنة بناء السلام.